S/PV.7864

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٦٤

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كولمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/1137)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1701248 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في غاو، مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى الهجوم الشنيع الذي شُن على آلية تنسيق العمليات في منطقة غاو بمالي. وأعرب عن أحر تعازي المجلس ومواساته لأسر الضحايا وحكومة مالي والأطراف الموقّعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ونتمنى التعافي السريع والكامل للجرحى. وإني لعلى يقين من أن المجلس سيعود إلى هذه المسألة في إطار جدول أعمال جلسة اليوم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/1137)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بمعالي السيد عبدالله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي لجمهورية مالي.

وأدعو أيضا، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وبالنظر إلى دور الجزائر بصفتها رئيس لجنة متابعة الاتفاق، ممثل الجزائر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بالسيد صبري بوقدوم، الممثل الدائم للجزائر.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1137، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/1137) إلى أعضاء مجلس الأمن، وأن أستعرض معهم أحدث التطورات في البلد.

وأرحب بوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، السيد عبد الله ديوب، وأشكره على دعم حكومة مالي المستمر للبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأرحب أيضا بممثل الجزائر بوصفه رائدا في مجال الوساطة الدولية، على التزامه الدؤوب بتعزيز عملية السلام في مالي.

وأود قبل أن أبدأ إحاطتي الإعلامية، أن أحيي ضحايا الهجوم الانتحاري المروع على مخيم آلية تنسيق العمليات في غاو. ونعرب عن تعازينا إلى أسر الضحايا، وإلى حكومة مالي، فضلا عن الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإنه يجب التعرف على مرتكبي ذلك الهجوم الشنيع وتقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

وما زلنا نحاول فهم الحالة بصورة أفضل. ولكن ما نعرفه الآن هو أن سيارة مفخخة قد انفجرت في حوالي التاسعة صباحا داخل مخيم تابع لآلية تنسيق العمليات يقع بالقرب من

المقر الذي تم فيه نشر ٦٠٠ فرد من قوات ائتلاف الجماعات المسلحة وآلية التنسيق والقوات المسلحة المالية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بهدف الاستعداد لبدء الدوريات المشتركة. وتسبب الانفجار بخسائر فادحة في الأرواح. ويشير التقييم الأولي إلى مقتل ما يزيد على ٦٠ شخص علاوة على عشرات من الجرحى – بعضهم في حالة حرجة.

تعمل البعثة وعملية بارخان والقوات المسلحة المالية حاليا بأقصى جهد لمساعدة الضحايا وتأمين بلدة غاو.

ونحن ندين أشد إدانة هذا الهجوم الجبان والخسيس، الذي يشكل هجوما مباشرا على عملية السلام. من الواضح أنه يهدف إلى عرقلة عملية السلام من خلال تقويض الثقة بين الأطراف الموقعة والشعب، وكذلك مواجهة التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام. يبرز هذا الحادث مرة أخرى أن الإسراع في تنفيذ الاتفاق هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق الاستقرار في مالي ولتؤتي عملية السلام ثمارها. إنني أكرر أن الوقت ليس في صالحنا، وتظل الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى ملتزمة التزاما راسخا بدعم حكومة مالي والأطراف الموقعة في تنفيذ الاتفاق بأسرع ما يمكن.

إننا عند منعطف حاسم. وأذكر بأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي وقع قبل أكثر من ١٨ شهرا، في حين كان من المعتزم أن تستمر الفترة الانتقالية مدة ٢٤ شهرا. بعبارة أخرى، انقضى أكثر من ١٨ شهرا، وبالرغم من إحراز بعض أوجه التقدم، لم يسجل تحقيق تقدم يذكر. ولا بد من القول إنه منذ آخر جلسة للمجلس بشأن مالي (انظر S/PV.7801)، أصيب تنفيذ الترتيبات المؤسسية والأمنية المؤقتة بالركود بشكل أساسي ولا يزال استمرار الخلافات وانعدام الثقة بين الأطراف الموقعة يقوضه. ونلاحظ الزيادة الأخيرة في تشرذم الجماعات المسلحة، ولا سيما داخل تنسيقية حركات الأزوادية، والمحاولات المتكررة للجماعات المنشقة لتعطيل عملية السلام، وجميعها يعوق تنفيذ الاتفاق. ولا بد لي من التشديد على أنه لم يبق سوى خمسة أشهر فقط حتى نهاية الفترة الانتقالية. ويشكل عدم تحقيق نتائج ملموسة شاغلا رئيسيا ويدفعني إلى التساؤل بشأن الإرادة والالتزام الحقيقيين للأطراف الموقعة على عملية السلام.

كما قلت، لقد تم إحراز بعض أوجه التقدم. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الاجتماع الوزاري بشأن الاتفاق السلام الذي عقد على هامش الجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، قدمت الجماعات المسلحة أخيرا، بعد سنة من التأخير، قوائم تتضمن أسماء مرشحيها لآلية تنسيق العمليات، السلطات المؤقتة، واللجنة المعنية بالإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن كل محاولة، منذ ذلك الحين، لتنفيذ الدوريات المشتركة قد أخفقت، وذلك أساسا بسبب المنازعات بين الأطراف الموقعة بشأن مسائل لوجستية ومالية. ونتيجة لذلك، لم نحرز تقدما كافيا. ولم تجر إعادة تجميع أفراد القوات المسلحة المالية والجماعات المسلحة في غاو لبدء الدوريات المختلطة التي طال انتظارها إلا بعد مفاوضات مكثفة وبفضل المساعي الحميدة للبعثة والوساطة الدولية ومساعي الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي المعني بتنفيذ اتفاق السلام. ومن الواضح أننا يجب أن ننتظر لنرى أي عواقب قد تترتب على مأساة هذا الصباح.

وبالمثل، فإن التنافس بين الجماعات المسلحة على رئاسة السلطات المؤقتة في كيدال قد حال حتى الآن دون إنشائها. لقد كنت في كيدال في أيار/مايو من العام الماضي، حيث اجتمعت مع الحاكم المعين الذي قال لي إنه سيتولى مهامه في غضون أسبوع. كان ذلك في أيار/مايو، بينما نحن الآن في كانون الثاني/يناير من السنة التالية. كل هذا التأخير الذي لا نهاية له أمر مؤسف للغاية ويعيق عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن جميع مواقع التجميع الثمانية التي تم تشييدها

وتجهيزها بدعم من البعثة تعمل بصورة كاملة لكنها لا تزال شاغرة بشكل أساسي منذ تشرين الأول/أكتوبر. مطلوب إجراء بعض الإصلاحات المؤسسية والسياسية لكنها لم تتحول إلى أفعال بعد. ولم تضع الحكومة بعد الصيغة النهائية لتعريف المعايير المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين وإصلاح القطاع الأمني واستراتيجية إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. وبالمثل، من الضروري إجراء حوار جامع وطويل الأجل بشأن استعادة سلطة الدولة والإصلاحات المؤسسية إن كان لهذه الإصلاحات أن تحدث تغييرا حقيقيا.

ومن ركائز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وحجر الزاوية للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها عبر جميع أنحاء مالي. وفي هذا الصدد، دعمت البعثة الحكومة في التحضير للانتخابات المحلية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تعقد منذ عام ٢٠٠٩، وجرت في ٩٢ في المائة من بلديات مالي. وللأسف، فإنها لم تجر في مناطق كيدال وميناكا وتاوديني، أو في بعض محليات مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، بسبب الحوادث الأمنية والعقبات التي حالت دون التصويت. وعشية الانتخابات، أعربت الجماعات المسلحة وأحزاب المعارضة مرارا عن اعتراضها على تنظيم الانتخابات، التي يعتقدون أنها ينبغي ألا تتم إلا بعد إنشاء السلطات المؤقتة.

ولكن، دعونا لا ننسى أن عام ٢٠١٧ سيكون عاما هاما للانتخابات الإقليمية ولاستفتاء دستوري في مالي. ولذلك، يجب على جميع أصحاب المصلحة السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، ونحن نعول على الحكومة لضمان عقد هذه الانتخابات في بيئة مفتوحة وجامعة من شأنها أن تسهم في تحقيق المصالحة. وإحدى النقاط الرئيسية التي يجب التشديد عليها هي انتخاب العديد من النساء، اللائي يمثلن الآن حوالي ٣٠ في المائة من أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في تمبكتو وغاو وباماكو.

إن إعلان الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية – من المقرر الآن عقده في آذار/مارس تحت رعاية وزير الخارجية – يمكن أن يوفر منتدى جامعا حقا لمعالجة كل الأسباب الجذرية للأزمة وإشراك جميع مكونات المجتمع في مالي بغية تحديد مسار نحو المصالحة الوطنية. إنني أرحب بتعيين أمين المظالم في مالي، السيد بابا حكيم حيدرة، لقيادة اللجنة التحضيرية، ونأمل أن يتسنى عقد هذا المؤتمر الهام بحلول الموعد النهائي المحدد.

بيد أن مأساة هذا الصباح تبين مدى ازدياد ظاهرة الإرهاب إثارة للقلق في شمال مالي ووسطها، وكذلك في المنطقة دون الإقليمية. وفي حين أن عدد الهجمات على القوات المسلحة المالية والبعثة والقوات الدولية قد انخفض على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، لا يزال مستوى تطورها مدعاة للقلق المتزايد. إن الهجمات المعقدة على قدراتنا الجوية قد تسببت في وقف بعض طائراتنا الهليكوبتر عن التحليق وعرقلت قدرتها التشغيلية. نحن بحاجة إلى النظر بعمق في هذه الحالة، لأنه إذا استمرت الحالة الأمنية في التدهور بالوتيرة الحالية فلن يكون هناك في وقت قريب سلام في مالي للحفاظ عليه. يجب أن ندين هذه الهجمات وأن ندرك أبعادها الإقليمية، بما في ذلك الهجمات المميتة الأخيرة على قوات الأمن في النيجر وبوركينا فاسو بالقرب من الحدود المالية. وكل هذا يسلط الضوء على الدور الحتمي للشركاء الإقليميين في عملية السلام وفي عمل البعثة المتكاملة.

وعلى النحو المطلوب في القرار، نحن نواصل العمل على تعزيز الصلات مع البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

كما دعانا المجلس إلى اعتماد موقف أكثر قوة واستباقية لحماية المدنيين الذين يعانون من تدهور الحالة الأمنية. بيد أن الحل الوحيد القابل للتطبيق لتلك المشكلة هو إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال البلد ووسطه. ومن ثم يجب أن يبدأ حوار صريح وبناء بشأن أثر الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية على الأمن وعملية السلام.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة، ما زلنا نواجه ثغرات كبيرة في القدرات – بما في ذلك طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات، والمركبات المدرعة، والدعم اللوجستي، والمعدات الواقية – وهي ثغرات تعوق قدرتنا على تنفيذ الولاية المنوطة بنا. ونحن على اتصال دائم مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، التي نشكرها على القدرات التي توفرها. أعتقد ينبغي بذل المزيد من الجهود الحثيثة، أكثر من أي وقت مضى، من أجل سد الثغرات.

ومن الأهمية بمكان استعادة ثقة سكان مالي. فالفرصة السانحة لتوليد مكاسب سلام ملموسة على أرض الواقع تتلاشى. وما زلنا نتلقى تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة، وفي بعض الأحيان من جانب العناصر التابعة للدولة. وقامت الحكومة في الماضي بالكثير لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي المقام الأول، فإن الأمور تتغير ببطء بالنسبة للناس في شمال مالي. والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى جانب انعدام الأمن الغذائي والفقر المزمن تسهم جميعها في عرقلة ترسخ الثقة وتوطيدها. لم يبدأ بعد تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية للشمال، بعد مرور أكثر من سنة على المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي. ومن الضروري أن تنهي الجماعات المسلحة إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، في حين أن الحكومة وشركائها أن تعمل معا على نحو أوثق من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لاستدامة الازدهار والنمو من أجل معالجة الحالة التي لا يزال الملايين من الشباب الماليين يعيشونها في ظل ظروف هشة للغاية.

وقد وضعت حكومة مالي، بدعم من البعثة، مؤشرات للتقدم تم إرفاقها بتقرير الأمين العام. وسوف تكون بمثابة أداة للحوار والعمل إجراء تقييم أكثر منهجية للتقدم الذي أحرزته الأطراف في مالي في تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، يجب تحقيق المؤشرات، أي أنها يجب أن تساعد على معالجة جميع أوجه القصور التي ذكرتها. أود أن أدعو أعضاء الوساطة الدولية على مضاعفة جهودهم لتنشيط آليات متابعة الاتفاق.

وعلى هامش الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الرابعة بشأن السلام والأمن، التي عقدت بوهران في كانون الأول/ديسمبر مع الاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، ناقشنا الحاجة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للوساطة الدولية، وهو ما أعتقد أن من الضروري عقده في أقرب وقت ممكن. كما يجب علينا أن نواصل التركيز على وضع رؤية مشتركة لكيفية التعامل مع الجماعات المنشقة. أعتقد أنه لا يجب أن ينسى أعضاء مجلس الأمن لديهم خيار فرض تدابير مُستَهدِفة ضد جميع أولئك الذين ينتهكون وقف إطلاق النار ويعرقلون عملية السلام عمدا.

أرجو المعذرة على الإطالة. ويؤسفني أن الظروف، لسوء الطالع، قد أثرت على نبرة إحاطتي الإعلامية وفحواها. أنا أردت فعلا أن أنقل إلى المجلس شعورا بالإلحاحية إزاء الحالة المقلقة لعملية السلام في مالي. لكنها لا تزال هي السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام والمصالحة. يجب أن يكون كل فرد ملتزما التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام. فليس هناك الكثير من الوقت المتبقي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

طلب ممثل أوروغواي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تعتقد أوروغواي أن من واجبها، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أن تشارك مجمل الأعضاء بآرائها بشأن مختلف البنود التي ينظر فيها المجلس.

أشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم، التي كانت عموما متماشية مع آراء شتى لوفد بلدي.

ويؤسفنا أن نلاحظ أن الحالة في مالي لا تزال تتدهور أكثر فأكثر. إننا ندين بشدة الهجوم الانتحاري الجبان الذي وقع اليوم وأسفر عن العشرات من القتلى أو الجرحى.

أجد أنه من المناسب التركيز على تحديد مواقفنا بشأن بعض الجوانب العملية بشأن ما ينبغي لنا أن نفعله.

أولا وقبل كل شيء، تود أوروغواي أن تؤكد مجددا على الأهمية الحاسمة لتنفيذ اتفاق السلام من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار في مالي، حيث إن سبيل الأولوية السياسية في نهاية المطاف يقع على عاتق السلطات الوطنية. فالأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لا تستطيع إلا العمل على دعم وتيسير التزام وطني بالسلام. وتتمثل المهمة الرئيسية في أي مسعى من أجل السلام هو تقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل استعادة السلام. ومع ذلك، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يكون ذلك الدعم يعني الاضطلاع بالمسؤوليات التي تقع على عاتق البلدان بوصفها دولا ذات سيادة.

ومن المحتم حث الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، على الوفاء بالتزاماتها السياسية. ومن الضروري أن يكون هناك استعداد لدى الأطراف الموقعة للتقيد بأحكام الاتفاق والوفاء بالجداول الزمنية التي تم وضعها. وإلى أن يتم التنفيذ الكامل للبرنامج وما تم الاتفاق عليه بين الحكومة وتنسيقية الحركات الأزوادية، سيكون من المستحيل المضي قدما في أي مجال آخر يمكن لسكان مالي أن يجنوا ثمار السلام.

وأوروغواي تشارك الأمين العام في تهنئة حكومة مالي بعقد أول انتخابات محلية منذ ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه مع عدم إغفال الصعوبات التي تمت مواجهتها في بعض المناطق حيث لم يتسن إنجاز العملية. نحن ندرك أن هناك تحديات وأن الانتخابات الإقليمية والاستفتاء الدستوري يقترب موعدهما. وسيكون من المهم أن تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجتمع الدولي الدعم اللازم إلى حكومة مالي كي يتسنى لها إجراء تلك الانتخابات بنجاح.

ثانيا، كذلك في تماشٍ مع النقطة السابقة، لن تتحسن الحالة الأمنية إلا عندما يتم إحراز تقدم فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة على جميع أراضي البلد. وجميعنا هنا شاهدنا الكيفية التي ينتشر بها خطر الإرهاب ويزدهر في الأماكن حيث سلطة الدولة متراخية أو غير موجودة. وما دامت الأطراف مستمرة في المواجهة ولا تفي بالتزاماتها، ستجد الجماعات الإرهابية الحيز المفضي إلى مواصلة توسعها – على حساب معاناة حفظة السلام والقوات المسلحة في مالي، وكذلك، وهو أسوأ، على حساب حياة عدد كبير من المدنيين.

ثالثا، نود أن نشير إلى إمكانية اتخاذ التدابير القسرية في مواجهة هذا الواقع. ففي القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أعرب المجلس عن استعداده للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أولئك الذين يتخذون خطوات لإعاقة تنفيذ الاتفاق أو تعريضه للخطر، ويجددون الأعمال العدائية أو ينتهكون وقف إطلاق النار، ويهاجمون أو يبذلون الجهود لتقويض البعثة والكيانات الدولية الأخرى أو يدعمون هذه الهجمات والإجراءات. وقد طلب الأمين العام نفسه إلى مجلس الأمن أن

ينظر في اعتماد هذه التدابير. وفي هذا الصدد، سيعود الأمر إلى المجلس كي يقيّم الأثر الحقيقي لهذه التدابير على أرض الواقع من حيث إسهامها في نهاية المطاف في تحقيق التنفيذ الفعال لاتفاق السلام.

وفي الختام، تكرر أوروغواي مرة أخرى أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تفوق ما كان متوخى لتشغيل عملية لحفظ السلام لتشمل الاضطلاع بأنشطة لمكافحة الإرهاب. وقد صوتت أوروغواي تأييدا للقرار ٢٢٩٥ (٢٠١٧) لأنها تعتقد أن الحالة الأمنية في مالي حالة استثنائية. إلا أنه يجب عدم تكرار هذه الأنواع من الأنشطة في عمليات حفظ السلام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالتقدم إليكم بتهانئي وتهانئ الوفد المالي على تولي بلدكم، السويد، لرئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. إن مالي، حكومة وشعبا، تقدر مساهمة السويد في جهود تحقيق الاستقرار في بلدي. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لوفد مملكة إسبانيا على العمل الذي اضطلع به خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لمنظمتنا، السيد أنطونيو غوتيريش، على رؤيته للأمم المتحدة وعلى التزامه المتجدد بدعم عملية السلام الجارية في مالي، وهو ما يعد ضمانا للاستقرار الدائم في منطقتنا. وأود أن أعرب مرة أخرى عن أطيب تمنيات رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكار كايتا، للسيد غوتيريش بالنجاح في دوره الجديد.

وقبل أن أستطرد، أود أيضا أن أتمنى للأعضاء الجدد في مجلس الأمن كل النجاح وأؤكد لهم كامل تعاون وفد مالي الموجود هنا في نيويورك. وأود أيضا أن أرحب هنا اليوم بحضور السفير الجزائر، الذي اضطلع بلده تحت رئاسة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، بدور هام للغاية في استعادة السلام والاستقرار في مالي، وأود أن أشكر الجزائر أيضا على كافة التضحيات التي قدمتها من أجل إحلال السلام في مالي وتحقيق الاستقرار في منطقتنا.

إن عملية السلام في مالي صعبة ومعقدة واتسمت بالعديد من العقبات. وهذا الصباح، تمزق نسيج شعب مالي مرة أخرى جراء هجوم انتحاري، كما ذكر من قبل، ضد مواقع تجميع آلية تنسيق العمليات في غاو، وهي إحدى الآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي جاء نتاجا لعملية الجزائر. وللأسف، تسبب الهجوم في عشرات القتلى وإصابة أكثر من ٦٠ جريحا وأضرار مادية كبيرة. وإذ ننتظر للوقوف على الظروف الدقيقة لهذا الهجوم الإجرامي والجبان والوحشي على عناصر القوات المسلحة المالية، وعناصر ائتلاف الجماعات المسلحة وكذلك عناصر من تنسيقية الحركات الأزوادية، تجمعت للبدء في دوريات مختلطة، فإن حكومة قد أدانت على الفور وبشكل حاسم الهجوم وأعربت عن تعازيها للأسر المكلومة وتمنت الشفاء السريع لجميع المصابين. كما أعلنت الحكومة الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام. وستتم ملاحقة الجناة والمتواطئين في هذا الهجوم الإجرامي وسيقدمون إلى العدالة. وأشار إلى هذه النقطة في وقت سابق وكيل الأمين العام السيد إيرفي لادسوس. من الواضح جداً أن هجوما هدفه الوحيد تقويض السلام، سيركز كما فعل على الأطراف الفاعلة في هذا السلام نفسه.

وأعتقد أنه في هذه الأوقات العصيبة للماليين، سواء كانوا من الشمال والجنوب، الشرق أو غرب البلد، يجب أن يتكاتفوا معا في حزمهم وأن يجددوا من تصميمهم على مواصلة حماية السلام وتعزيزه حيثما كان ذلك ضروريا. لذلك يجب

ألا يلهينا هذا الهجوم عن رغبتنا في المضي قدما وتعزيز السلام وهدم إرادة الذين يريدون تخريب عملية السلام فحسب. وأود أن أكرر مرة أخرى إن حكومة مالي لا تزال ملتزمة بتنفيذ اتفاق السلام والوفاء بجميع التزاماتها، لأن هذا الاتفاق، كما علمنا مرة أخرى صباح اليوم، هو الإطار الوحيد اليوم الذي يسمح لنا باستعادة السلام والاستقرار في بلدنا.

إن وفد مالي يحيط علما بالتقرير (S/2016/1137) للأمين العام قيد النظر، ويهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على إسهام مكتبه في إعداده. ونود على وجه الخصوص أن نهنئ ونشكر وكيل الأمين العام السيد لادسوس على عرضه الممتاز لمحتويات التقرير. ويسعدني أن التقرير ينوه بالتقدم الذي أحرزته مالي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، مع تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها حكومة مالي تحت قيادة الرئيس كيتا، الذي لا جدال في التزامه بتنفيذ الاتفاق، وأكرر لكم هذا مرة أخرى أمامكم وأمام المجلس سيدي الرئيس.

وترى حكومة مالي أيضا أن استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ما زالت يشكل تحديا من التحديات الهامة التي ينبغي معالجتها من أجل إنهاء الفراغ الأمني وغياب الإدارة، وهو ما يعد شرطا أساسيا لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان الماليين المحتاجين. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة مالي تشاطر الأمين العام رأيه بأن الحالة في وسط البلد وشماله ما زالت تثير القلق بسبب استمرار الهجمات غير المتناظرة من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة ضد السكان المدنيين، وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية. وهذه العوامل تشكل العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاتفاق، على النحو الذي دعت إليه جميع الأطراف المشاركة في العملية، سواء الأطراف المالية والمجتمع الدولي الذي يرمز إليه هذا الجهاز.

إن الحالة الأمنية في وسط البلد تثير قلق حكومة مالي، التي تضطلع بالعديد من المبادرات لاحتواء التهديد الإرهابي، وتعزيز التعايش والمصالحة الوطنية بين السكان الرحل والمقيمين، بل تراعي أيضا تطلعات الشباب في وسط البلد في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وحكومة مالي، تحت سلطة الرئيس كيتا، تدرك نفاد صبر شركاء مالي فيما يتعلق بالتأخير في تنفيذ بعض أحكام الاتفاق. لكن الجانب الحكومي، إذ يدرك التزاماته بموجب الاتفاق، م يدخر جهدا في تكثيف إجراءاته على مدى الأشهر الثلاثة الماضية للنهوض بعملية السلام. وقد أسفر هذا العزم عن نتائج ممتازة بالرغم من الظروف الصعبة جداً. وبناء على ذلك، تحت شعار إصلاح السياسات المؤسسية ووفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام، تجري عملية الإصلاح الدستوري على قدم وساق. وقدم مشروع الدستور المنقح، الذي أصبح الآن جاهزا، إلى سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة الموقعة، ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين. وبعد اعتماده من جانب الممثلين الوطنيين، سيقدم الدستور المنقح لموافقة شعب مالي عليه عن طريق الاستفتاء، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام.

كما عينت الحكومة أعضاء في السلطات المؤقتة والهيئة الانتخابية الانتقالية، فضلا عن مستشارين خاصين لممثلي الدولة في المناطق الشمالية.

في هذا الصدد، وكما ذكرنا السيد لادسو، تعمل الحكومة على تيسير المناقشات أطراف الاتفاق من أجل تعيين مسؤولي السلطات المؤقتة والهيئات الانتخابية الانتقالية. وقد نظمت الحكومة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، انتخابات محلية سلمية عُقدت في ٦٤٤ من بلديات البلد البالغ عددها ٧٠٣ بلدية. وبلغ معدل المشاركة في تلك الانتخابات ٥٢,٥١ في

المائة، بالمقارنة مع ٥١,٣٩ في المائة عام ٢٠٠٩ و ٤٨,٦٧ في المائة عام ٢٠٠٤، مما يثبت أن المواطنين أصبحوا أكثر اهتماما بالانتخابات المحلية. وأثني على المساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوات عملية بارخان، إلى قوات الدفاع والأمن المالية في الفترة التي سبقت الانتخابات.

ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة تؤدي عملها بالفعل حيث تم فتح مكاتب إقليمية في جميع مناطق مالي، باستثناء كيدال.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة التي تعمل جنبا إلى جنب مع البعثة المتكاملة، بوضع معايير للتنمية ومواعيد نهائية من أجل تيسير تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف الموقعة في تنفيذ الاتفاق، وفقا لأحكام الفقرة ١٢ من القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦. أود أن أؤكد للمجلس أن السلطات المالية سوف تتحمل مسؤوليتها الكاملة في تنفيذ تلك المعايير التي ستوفر زخما جديدا لعملية السلام في مالي.

وفيما يتعلق بمسألة الدفاع والأمن، وخلال فترة الانتخابات، تمت تسمية رؤساء وأعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة المعنية بالإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. كما تم خلال تلك الفترة وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن.

أود أن أشدد على أن حكومة مالي مصممة على البدء بتسيير دوريات مختلطة، كما ذكرنا في وقت سابق. وللأسف، فإن تلك العملية لم تبدأ بعد بسبب المطالب العديدة التي قدمتها الأطراف الأخرى في الاتفاق، مثل، على وجه الخصوص، طلب اعتماد مرسوم يعترف بمختلف رتب الذين ستشملهم تلك الدوريات المختلطة قبل نشرهم. إن الرد على هذه المطالب يكمن في تنفيذ برنامج الإدماج المنصوص عليه في الاتفاق.

ويمثل تجزؤ الجماعات المسلحة تحديا إضافيا. لقد تناول السيد لادسوس التنافس بين الجماعات المسلحة، الأمر الذي يزيد من عدد من المحاورين ويعقد تنفيذ الاتفاق. وهذا، بدوره، يؤثر تأثيرا سلبيا على المواعيد النهائية، التي يجب عندئذ تأجيلها.

بالإضافة إلى تدابير الدفاع والأمن السياسية والمؤسسية تلك، أود أن أؤكد على أن الحكومة قد واصلت أنشطتها الإنمائية على أرض الواقع، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، من خلال مشاريع وبرامج قيد التنفيذ بالفعل، من قبيل البرنامج الإنمائي الطارئ في شمال البلد وبرنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار. كما وضعت الحكومة استراتيجية محددة لتطوير المناطق في شمال مالي، لكن لم تتم الموافقة عليها بعد، واقترحت مشروع قانون لإنشاء صندوق للتنمية المستدامة بهدف تمويل تلك الاستراتيجية. ومرة أخرى، ندعو البلدان الصديقة والمنظمات الشريكة التي تعهدت بتقديم تبرعات خلال المؤتمرات المتعاقبة بتطوير مالي، إلى الوفاء بالتزاماتها ومساعدتنا في تنفيذ الاتفاق.

والجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق جارية على قدم وساق. وبغية البناء على التقدم المحرز الذي ذكرته للتو، قرر الرئيس كيتا، الذي يلتزم التزاما تاما بالعملية، جعل ٢٠١٧ سنة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي تمخضت عنه عملية الجزائر. وقد أعلن رئيس الدولة في خطابه إلى الأمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦٣١، عن تدابير أساسية من أجل استعادة السلام والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية. كما أبلغ الرئيس البلد أن السلطات المؤقتة ستكون جاهزة للعمل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ في جميع المناطق التي لم يكن من الممكن إجراء الانتخابات البلدية فيها. ومتى اختتمت تلك العملية، ستمكن من تسريع إعادة نشر الإدارة وستيسر استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما ستتيح زيادة كفاءة العودة وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين الماليين.

أعلن رئيس الدولة أيضا عن تنظيم مؤتمر الوفاق الوطني الذي سيُعقد في آذار/مارس ٢٠١٧، وفقا لأحكام البند ٥ من الاتفاق لتهيئة بيئة تفضي لإجراء مناقشة متعمقة فيما بين جميع أصحاب المصلحة الماليين بشأن الأسباب الجذرية للتراع. والهدف هو صياغة ميثاق للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء لجنة تنظيمية، برئاسة مسؤول رفيع المستوى من مالي، السيد بابا أكيب حيدرة، سيعمل كوسيط.

وكما يرى المجلس، فإن الإجراءات المتخذة والتدابير المعلنة تبين عزم الحكومة، تحت قيادة الرئيس، على تحقيق التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وندعو جميع الأطراف المالية إلى إبداء قدر أكبر من الالتزام وحسن النية الآن ونحن عند منعطف حاسم في تحقيق السلام. ولا يزال يأمل سكاننا، وقد عانوا بما فيه الكفاية، في جني ثمار السلام. أدعو المجتمع الدولي ولجنة متابعة الاتفاق إلى أداء دورهما بوصفهما ضامنين للالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف، وفي الوقت نفسه تحمل مسؤولياتهم بوضوح، وفقا لأحكام البند ٥٤ من الاتفاق.

فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أود أن أشير إلى أن العناصر الجديدة التي لم تنفذ بعد على أرض الواقع. ومرة أخرى، لذلك، أطلب من مجلس الأمن ثانية أن يوفر للبعثة الموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بكامل ولايتها المعني بالاستقرار، ومساعدة حكومة مالي في استعادة السيطرة تدريجيا على البلد. هذه هي رغبتنا. وسنظل ملتزمين كدولة، وسوف نبذل كل الجهود البشرية والمادية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليتنا. إن قوات الدفاع والأمن المالية ستقدم التضحيات اللازمة. للأسف، لا يمكننا أن نواجه التحديات وحدنا؛ وسوف نحتاج إلى الدعم والمساعدة من شركائنا. لكن مواجهة تلك التحديات لا تزال في نهاية المطاف مسؤوليتنا. ونحن ندرك ذلك.

أود أن أسترعي اهتمام المجلس إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون في الميدان بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية. ويجري بذل الجهود، لكن يجب تعزيزها. إن أحداث اليوم تذكر بالحاجة إلى التحرك بسرعة أكبر لأن أعداءنا مصممون أيضا على فعل الشيء نفسه.

وينبغي تسريع عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي لا تزال شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذه فرصة مثالية لنا كي نشكر جميع الشركاء التي حضروا اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأدعوهم إلى الوفاء بالاتفاقات التي أبرموها من أجل المضي قدما في هذه العملية الهامة.

أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، يذكر التقرير ١٠٤ حالات موثقة من انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويكشف ذلك عن انخفاض في الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان خلال الفترة المعنية مقارنة بالتقرير السابق (S/2016/819)، مما يدل على تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان في مالي. والجدير بالذكر أن أغلب الحالات الموثقة هي أعمال لجماعات مسلحة أو إرهابية ارتكبت في المناطق التي تنعدم فيها الخدمات القانونية أو التحقيقات بسبب انعدام الأمن. وخلال هذه الفترة، نسبت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة حوالي ١٠ حالات لانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات المالية بسبب عدم القيام بالمحاكمات، أو اللجوء إلى الاحتجاز غير القانوني. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أنه تم إعداد جميع الحالات الموثقة في النظام القانوني سواء من خلال فتح التحقيقات أو الإجراءات القضائية. ولن يسمح لأي أحد بالإفلات من العقاب في مالي.

إن الحكومة، إذ تهتم بمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان، اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ سياسة وطنية طموحة بشأن حقوق الإنسان مقترنة بخطة عمل وقانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي السياق نفسه، نظم وزير العدل وحقوق الإنسان بالاشتراك مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حلقة عمل تدريبية للقضاة الماليين في باماكو، وهو ما أود أن أشكره عليه. وسيتم توسيع نطاق هذا النوع من التدريب ليشمل الجهات الفاعلة الأخرى في النظام القانوني.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ينبغي الإشارة إلى أن حكومة مالي نفذت عدة إجراءات في المناطق المتضررة من الأزمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه الإجراءات اتخذت شكل توزيع المساعدات الغذائية على السكان في مناطق موبتي وتامبكتو وغاو وكيدال، وعلى اللاجئين الماليين في بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا. وتقوم الحكومة أيضا بإصلاح وبناء وتجهيز الخدمات الإدارية والمراكز الصحية والمدارس والهياكل الأساسية للمياه في مناطق تامبكتو وكيدال وغاو وميناكا وموبتي. علاوة على ذلك، وفي إطار التجديد الاقتصادي، تم تمويل الأعمال المدرة للدخل لصالح السكان النازحين والعائدين إلى الوطن في مناطق تامبكتو، وغاو، كيدال، موبتي وسيغو. كما فتحت المدارس في كيدال للسنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، واستأنفت الدولة أداء مهامها بفعالية في جميع العواصم الإقليمية في الشمال والمراكز الإدارية للمناطق باستثناء كيدال.

والحالة في كيدال تشكل مصدر قلق خاص لحكومة مالي لأن الجماعات الإرهابية تحاول إنشاء ملاذ آمن هناك بينما تواصل انتهاكها للسكان المدنيين والأنشطة غير المشروعة التي ييسرها الاقتصاد القائم على الإجرام. ووجود الجماعات المسلحة والإرهابية في المنطقة يشكل عقبة أمام تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي من خلالكم، سيدي، إلى ممارسة الضغوط الضرورية على جميع الأطراف في مالي، ولا سيما تنسيقية الحركات الأزوادية، للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المعروف باسم اتفاق الجزائر.

وفي الختام، أكرر شكر حكومة وشعب مالي للأمم المتحدة؛ والبلدان والمؤسسات الأعضاء في لجنة متابعة الاتفاق؛ والبلدان المساهمة بقوات؛ والمجتمع الدولي، بصورة عامة، على التضحيات التي قدموها من أجل تسوية الأزمة في مالي بصورة دائمة ومستدامة. كما أشيد بجميع ضحايا الأزمة المدنيين والعسكريين، الأجانب والماليين، الذين سقطوا من أجل مالي، وأد أن أشمل أيضا بالإشادة ضحايا هجوم هذا الصباح في منطقة غاو. وأود أيضا أن أثني على العمل الممتاز للنساء والرجال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان الفرنسية في عملية تحقيق الاستقرار المالي. اليوم، بفضل دعمهم لقوات الدفاع والأمن المالية والتضحيات الهائلة التي قدمتها حكومة وشعب مالي، يعود بلدنا تدريجيا إلى الاستقرار كما يدل على ذلك عقد مؤتمر القمة الأفريقي الفرنسي السابع والعشرين في باماكو قبل أيام قليلة فقط والذي أشاد الجميع بنجاحه.

وأخيرا، أتمنى لجميع أعضاء المجلس عاما جديدا سعيدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالقول إننا نشعر بصدمة عميقة إزاء الهجوم البشع الجبان الذي استهدف موقع آلية تنسيق العمليات. وليس من قبيل المصادفة أن يقع الهجوم الإرهابي في هذا الوقت وضد القوات المالية وعناصر تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات

المسلحة، وهي جميعها أطراف موقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. فقد كان يجري إعادة تجميعها للتدريب من أجل نشر الدوريات المشتركة الذي طال انتظاره. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا والسلطات المالية التي يمثلها هنا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي، عبد الله ديوب. هذا الهجوم ينبغي أن ينظر إليه باعتباره تذكرة قاسية بأنه يجب ألا نتوانى في عزمنا. على العكس من ذلك، ينبغي أن يزداد عزمنا ودعم مجلس الأمن لتنفيذ اتفاق السلام.

وأود أن أضيف أيضا أن السويد قد بدأت بمهارة ولايتها في مجلس الأمن برئاسة حافلة بالمبادرات الملهمة. وأهنئ الرئاسة السويدية على كل ما فعلت في مجلس الأمن منذ بداية العام، وأشكرها على دعوة الجزائر لنتشاطر الأعضاء أفكارنا بشأن جهود الوساطة ومتابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المعروف باسم اتفاق الجزائر، الذي وقع قبل أكثر من ١٨ شهرا.

وهذه الجلسة فرصة سانحة لتقييم كل ما تم القيام به وكل ما يجري في هذه اللحظة بالذات – بشكل مستمر ومكثف – وإطلاع أحدنا الآخر على كيفية إعمال مساعينا المشتركة بأفضل روح وأكثر الطرق إيجابية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد إيرفي لادسوس. الهدف النهائي هو الإرساء المستدام للسلام والمصالحة في البلد الشقيق مالي.

سأبدأ بالتأكيد على عدة عناصر أساسية ينبغي عدم تنحيتها جانبا في الأوقات الصعبة. لقد أعرب الجميع، بما في ذلك سلطات مالي وجميع الأطراف الأخرى في اتفاق الجزائر، بغض النظر عن الأوقات العصيبة التي واجهناها ونواجهها – بانتظام واستمرار عن دعمهم والتزامهم الكاملين والمطلقين بالتنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر. ومن الأهمية بمكان أن يواصل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الأمن والأمانة العامة، الذين شاركوا بشكل كامل في عملية الوساطة وهم جزء من آلية المتابعة، إبداء دعمهم الحيوي وثقتهم في كل الظروف، وتحديدا في آلية متابعة الاتفاق. وهذا الجانب المحدد من العملية يبين أننا جميعا مشاركون ويجب أن نظل متكاتفين.

فيما يلي بعض الأسئلة التي ينبغي طرحها في هذه المرحلة: كيف يمكن أن نساعد الأطراف والجهات الفاعلة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الجزائر؟ أي نوع من الإسهامات الإيجابية يمكن أن نضيف من أجل تحقيق أهدافنا؟ كيف يمكننا تحسين الأجواء العامة لكي تفضي إلى تحقيق تلك الأهداف. وختاما، كيف يمكننا أن نساعد السلطات المالية بينما نعرف أن التأخير أو فراغ السلطة سيستغل من جانب الخارجين على القانون – كما حدث في وقت سابق هذا الصباح – والذي لا يدفع المواطنون الماليون وحدهم ثمنا باهظا له بل وأصحاب الخوذ الزرق في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؟

أود أن أؤكد مرة أخرى أن الهدف الاستراتيجي – وعلة وجودنا – هو السلام والمصالحة، وأن الوسيلة لتحقيقهما هي الوساطة. وصحيح أننا لم نصل بعد إلى تلك الغاية، ولكن لا يمكننا، بل لا يجب أن نستسلم في مواجهة الشدائد التي تعترضنا على الطريق. نحن جميعا نعلم أن المهمة لن تكون سهلة وأنه بمرور الوقت واستمرار عدم تحقق التوقعات فإن ذلك من شأنه أن يغذي التحديات والإحباطات والشكوك. ومن الواضح أن ذلك يعني أنه يجب علينا العمل بجد للسعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة بوتيرة أسرع، ولكن في الوقت نفسه ينبغي أن نكون شديدي الحذر إزاء أي خطوة يمكن أن تخرج العملية عن مسارها وهي التي كان من الصعب جدا بناؤها.

ولكل هذه الأسباب، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكون صريحين إزاء حقيقة أنه في السياق، من الأهمية بمكان أن يعيد مجلس الأمن التأكيد على تشجيعه وتأييده لاتفاق الجزائر وآلية المتابعة. وبوصف الجزائر تقود الآلية، فإنها ستنقل بأمانة

وبصورة موثوقة إلى المجلس أي إجراءات يُرى بأنها ضرورية، بما في ذلك بين الاجتماعات المقررة. من الواضح، أننا نفترض استمرار التعاون المطرد وتبادل الآراء مع الأمانة العامة والبعثة المتكاملة – ومشاركة الجميع كما نعلم.

ومن الواضح أن هناك عقبات وصعوبات تواجه سرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتحديده في اتفاق الجزائر، وهو ما دعونا إليه نحن وجميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن أشير إلى أن سلطات مالي أكدت اما مرارا وتكرارا – وقد أكد ذلك للتو السيد ديوب – استعدادها للعمل على تحقيق ذلك. ود أن أضيف أن انطباعنا حتى الآن يتمثل في أن الأطراف المالية الأخرى في اتفاق الجزائر لا تعترض على تنفيذه. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل باليقين اللازم لإقناعها وتشجيعها على التمسك بالتزامها والتأكد من أنها تفهم أنه لن يكون هناك سوى مكاسب إيجابية إذا تمسكت بحكمة المشاركة الإيجابية والمصالحة. ومن الضروري أيضا ضمان ألا تستخدم أي ثغرات أو حالات سوء التفاهم التي قد تنشأ في تنفيذ الاتفاق – وهذه الأشياء تحدث بطبيعة الحال في الحالات المعقدة – كذريعة إما للتراجع لتهديد العملية برمتها بلا داع. ليس لأي أحد الحق في أن يعرض العملية للخطر من خلال إجراءات غير مبررة أو التشكيك في الأشياء التي سبق الاتفاق عليها تماما.

وفي هذا الصدد، نجد أنه من الجدير بالثناء أن السلطات المالية قد وافقت على ترشيح الممثل السامي لرئيس مالي كيتا من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق من خلال ترؤسه لجنة مخصصة أنشأتها لجنة متابعة الاتفاق كي تخفف من حدة المشاكل التي أثارها مؤخرا أحد الموقعين على الاتفاق. ولدينا آمال كبيرة في أن تساعد هذه المبادرة التي تم إطلاقها مؤخرا على تمهيد السبيل لجميع التدابير الأخرى التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدوريات المشتركة، وبطبيعة الحال، الإدارة المؤقتة. نلاحظ أن المسائل التي أثيرت هي بشأن طرائق التنفيذ وليس مضمونه، ولذلك ينبغي لنا أن نواصل تشجيع الجميع على يتصرفوا بشأن هذا الأمر بروح من حسن النية.

كما أننا سعداء للغاية لأن السلطات المالية على أعلى مستوى ملتزمة بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في المستقبل القريب، مما سيمهد بالتأكيد الطريق للمصالحة الكاملة. أود أن أشير إلى أن المصالحة هي شأن من شؤون مالي، وأن الماليين، باستخدام الآليات المناسبة، هم الذين ينبغي أن يبتوا فيها لصالحهم. وتتمثل مسؤوليتنا ومسؤولية الآلية والأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، فقط في الوقوف إلى جانبهم.

لقد أثبتت عملية الوساطة تميزها وأنها ستكون نموذجا لحالات الأزمات الأخرى من خلال الطريقة التي تم وضعها بها – حيث اتسمت بشمول الجميع والدعم الدولي، والالتزام من جانب البلدان المجاورة لمالي، والدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذا أريد لها أن تنجح، فمن المهم ضمان أن تحصل على الدعم الكامل. السيد أنطونيو غوتيريش، أميننا العام الجديد، قال في خطابه الأول إلى الجمعية العامة (انظر A/71/PV.60) إنه يتوخى أن تعتمد جهوده لتعزيز الوقاية وحل الأزمات على الأطراف المعنية وعلى المساعدة والالتزام من الدول المجاورة والآليات والمنظمات الإقليمية.

وعملية السلام والمصالحة في مالي تناسب تلك الرؤية بالضبط. إذا أريد لمالي أن تكون قصة نجاح، فيجب أولا أن تكون قصة نجاح بالنسبة للماليين؛ وبعد ذلك بالنسبة لجميع البلدان المجاورة لمالي، بما في ذلك الجزائر، بسبب علاقاتنا المترابطة بطبيعة الحال؛ وفي نهاية المطاف بالنسبة للمجتمع الدولي ككل، وأن تأتي في صميمها، الأمم المتحدة، التي استثمرت أيضا من حيث التضحيات وكذلك النشر. وغني عن القول، في منطقة – كامل منطقة الساحل وخارجها –

حيث الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية يسيران جنبا إلى جنب ويزيدان حجما وتأثيرا في سعيهما لتحقيق الأهداف الشريرة، لا يمكن أن يكون الفشل خيارا. ومن الحيوي أن نستعيد القيادة المشروعة لسلطات مالي على كامل أراضيها، الأمر الذي يتطلب أيضا تعزيز قوات الأمن المالي، فضلا عن كفالة تحقيق المصالحة بين جميع الماليين من خلال آليات جريئة سوف يختارونها بأنفسهم.

تلك هي المسائل التي أردنا أن نتشاطرها مع مجلس الأمن. إذ أطلب دعم المجلس المتجدد، أود أن أؤكد للأعضاء أن الجزائر بوصفها تقود آلية المتابعة، قد وفرت موارد بشرية ومادية ضخمة في قضية السلام والمصالحة في جارتنا الشقيقة مالي، ولن تتراجع عن مسؤولياتها تجاه جميع الماليين وقادتهم. سوف نكون دائما إلى جانبهم، لأنه جانب الحق والعدل والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بوكادوم على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.